

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٨١

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزاع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بنزع الملكية والإستيلاء على العقارات ؛

وعلى قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٥٧ لسنة ١٩٧٩ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون نظام الحكم المحلى ؛

قرر :

(المادة الأولى)

يعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع إقامة عمارات سكنية بالأرض الكائنة بشوارع التجارة بمدينة المنيا محافظة المنيا .

(المادة الثانية)

يستولى بطريق التنفيذ المباشر على الأرض اللازمة لإقامة هذا المشروع والمبين موقعها وحدودها وأسماء ملاكها بالمدكرة والرسم الهندسي المرفقين .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢ رجب سنة ١٤٠١ (٦ مايو سنة ١٩٨١)

أنور السادات

مذكرة إيضاحية

لقرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٨١

قامت الوحدة المحلية لمركز المنيا بمحافظة المنيا بشراء مساحة ١٤٠٥,٧٥ مترا مربعا مشاعا في قطعة أرض تبلغ مساحتها الكلية ٢٨٩٤,٦٠ مترا مربعا بشارع التجارة بمدينة المنيا وذلك بهدف إقامة عمارات سكنية عليها للتوسع في الإسكان بالمدينة .

أبدت الوحدة المحلية المذكورة أنه تعذر عليها الوصول إلى اتفاق مع الملاك لشراء باقي المساحة، ونظرا لعدم وجود أرض يمكن البناء عليها حاليا، فندت طلبت تخصيص المساحة المثبتة وقدرها ١٤٨٨,٨٥ مترا مربعا للنفقة العامة للغرض المشار إليه وهي عبارة عن أرض فضاء مباني داخل الكتلة السكنية تطل على شارع التجارة طبقا للحدود الموضحة بالرسم المرفق وتخص كلا من ورثة المرحوم / عبد الرحمن يونس وورثة المرحوم / محمد علي عبد النبي والسيد / عبد السلام عثمان سيده .

تم إيداع مبلغ ١٤٨٨٨ جنيها و ٥٠٠ ملجم بمديرية المساحة بالمنيا على ذمة تعويض نزع الملكية .

وقد وافق المجلس الشعبي المحلي للمحافظة على تقرير لجنة النفع العام للمصاحبة المشار إليها ونزع ملكيتها وذلك بجاسته المنعقدة في ١٩٨١/٢/٤

ونظرا لأن المشروع المقترح تنفيذه يساهم في علاج أزمة الإسكان المستفحلة بمركز المنيا . فإن الأمر يقتضى الإستيلاء بطريق التنفيذ المباشر على الأراضى اللازمة لتنفيذه .

لذلك . . . وإعمالا لأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للنفعة العامة أو التحسين والقوانين المعدلة له والقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بنزع الملكية للنفعة العامة والإستيلاء على العقارات والقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون نظام الحكم المحلى وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون نظام الحكم المحلى .

فقد أعد مشروع قرار رئيس الجمهورية المرفق .

برجاء التفضل بالموافقة عليه . . . وإصداره .

نائب رئيس مجلس الوزراء

دكتور فتواد محيى الدين

جدول المسطحات

كشف بأسماء الملاك

رقم العقار	أسماء الملاك الظاهرين	المساحة المطلوب نزع ملكيتها	باقى العقارات سبق قيام المجلس بشراؤها	
			مساحة القطعة	رقم وتاريخ العقد المسجل
١٢٥ (أ)	ورثة عبد الرحمن يونس وآخرين	١٤٩,٦٧	٩٧٦,٢٥	١١٢٥,٩٢ فى ١٦/٣/١٩٦٦
١٢٥ (ب)	ورثة محمد على الشيبى	٤٦٨,٤٨	١٧٦, -	٦٤٤,٤٨ فى ٢١/١/١٩٦٨
١٢٣	عبد السلام عثمان سيد	٢٩٥,٦٥	١٨٥, -	٤٨٠,٦٥ فى ٢٥/٩/١٩٧٣
		٥٧٤,٧٥	٠٦٨,٥٠	٦٤٣,٢٥ فى ٩/٤/١٩٦٩
	الإجمالى	١٤٨٨,٥٥	١٤٠٥,٧٥	٢٨٩٤,٣٠